

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/45/669
25 October 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٨٦ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة إلى اليمن الديمقراطية*

تقرير الأمين العام

مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والأربعين ، القرار ١٧٩/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والذي أعربت فيه عن بالغ القلق إزاء الضرر والدمار الشاملين اللذين لم يسبق لهما مثيل واللذين لحقا باليمن الديمقراطية بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات مرتين خلال هذا العقد ، في آذار/مارس ١٩٨٣ ونيسان/أبريل ١٩٨٩ ، كما أعربت عن أشد القلق إزاء الدمار الذي أصاب الهياكل الأساسية للبلد ، وأعربت كذلك عن القلق لأن آلاف الهكتارات من الأراضي المزروعة غمرتها المياه ولأن المئات من القرى قد اختفت كلياً تاركة عشرات الآلاف من السكان دون مأوى أو غذاء .

٢ - ووضعت الجمعية العامة في اعتبارها أن اليمن الديمقراطية ، بوصفها بلداً من أقل البلدان نمواً ، عاجزة عن تحمل عبء برامج الانعاش والتعمير على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومتها ، فطلبت إلى جميع الدول أن تساهم بسخاء وأن تستجيب على سبيل الاستعجال بشكل فعال لاحتياجات البلد المتعلقة بالانعاش والتعمير ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون الوثيق مع حكومة اليمن الديمقراطية ، بتنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة اليمن الديمقراطية على تعبئة الموارد لتنفيذ برامجها المخصصة للانعاش والتعمير ، وأن يطلع المجتمع الدولي باستمرار على هذه الاحتياجات .

* في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠ اتحدت اليمن الديمقراطية واليمن فشكلتا دولة واحدة . ومنذ ذلك التاريخ يجري تمثيلهما كعضو واحد باسم "اليمن" .

٢ - وهذا التقرير يستكمل ويستوفي المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/45/358 و Add.1) فيما يتعلق بالأنشطة التي قامت بها اليونيسيف ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث تعزيزا لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٤ . وهو يتضمن مزيدا من المعلومات عن الموارد المقدمة والأنشطة الجارية حتى الآن من جانب أجهزة ومؤسسات وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، ومن جانب المنظمات غير الحكومية والدول الاعضاء ، استجابة لبرامج الانعاش والتعمير التي تقوم بها حكومة اليمن .

١ - معلومات أساسية

٤ - في آذار/مارس ١٩٨٢ ، ألحقت الأمطار الغزيرة والفيضانات ضرا ودمارا لم يسبق لهما مثيل بالهياكل الأساسية لليمن الديمقراطية ، وبآلاف الهكتارات من الأراضي المزروعة ومئات القرى ، تاركة عددا كبيرا من الأشخاص دون مأوى أو غذاء .

٥ - وقدرت الحكومة الاضرار ، كما جاء في الوثيقة A/42/442 ، بنحو ٩٥٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة ، و ٤٨٢ من القتلى و ١٢ ٠٠٠ من الأسر المشردة (نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص) ، و ٢٥ ٠٠٠ من المنازل التي دمرتها الفيضانات ، و ٥٠ ٠٠٠ من الدواب التي هلكت .

٦ - وفي آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، حلت بالبلد كارثة مماثلة سببت دمارا جسيما وخلفت ١٠ ٠٠٠ من القتلى أو المشردين . كما تدمر عدد من مشاريع الانعاش التي بدأ تنفيذها في أعقاب فيضانات عام ١٩٨٢ .

٧ - وأجبرت هاتان الكارثتان الحكومة على إعادة توجيه جزء كبير من مواردها المالية المحدودة من الأهداف الإنمائية الى أعمال التعمير ، مما أضر بتنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثانية وأدى الى تأخيرات في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) .

٢ - التغييرات السياسية

٨ - في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ أنشئت جمهورية اليمن من خلال اتحاد الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

٩ - وتمثل احتياجات الانعاش والتعمير ، الناشئة عن فيضانات عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٩ التي اجتاحت المنطقة الجنوبية ، تكلفة اضافية رئيسية بالنسبة لجمهورية اليمن ، وخاصة في الميدان الاقتصادي ، أثناء قيامها بعملية اتحاد معقدة . وأبرزت هذه التطورات أيضا حاجات اليمن الى بناء قدرة وطنية على إدارة التنمية ومواجهة الكوارث على السواء .

٣ - الاقتصاد

١٠ - رغم الاجراءات الصارمة الجارية التي تقيد النفقات بالعملة الصعبة ، فقد ازدادت الواردات في عام ١٩٨٧ بنسبة ٢٤ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٦ ، بينما انخفضت قيمة المنتجات غير النغطية المصدرة بنسبة ١٢ في المائة في الفترة ذاتها . وعلاوة على ذلك ، بقيت التحويلات المالية من اليمنيين المغتربين في عام ١٩٨٧ على ما كانت عليه في عام ١٩٨٦ ، أي ٢٨٢ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة . وانخفضت حواصل العملة الاجنبية في السنوات الأخيرة خلال ثلاث سنوات متعاقبة الى ١٠٤ ملايين من الدولارات ، وهذا يمثل أقل من ثلثي مدفوعات فوائد الديون الخارجية المستحقة في عام ١٩٨٨ . ورغم أن هذه تشكل آخر الأرقام الرسمية المتاحة ، فمن الواضح أن الحالة قد تدهورت في الأشهر الأخيرة .

١١ - وتبين المذكرة الأولية المؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الموجهة من حكومة اليمن ، والمشار إليها في تقرير الأمين العام عن الاثر الاقتصادي لازمة الخليج على اليمن ، أنه حدثت خسارة أولية قدرها ٦٨٤ مليون دولار ، دون مراعاة الاثر الاقتصادي والاجتماعي المترتب على عودة حوالي ٣٥٠٠٠ من العمال اليمنيين من الكويت . وذكرت حكومة اليمن كذلك أن هذا العدد تضاعف في أيلول/سبتمبر والنصف الاول من تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ بعودة ٤٠٠٠٠٠ من العمال اليمنيين من المملكة العربية السعودية .

٤ - برامج الإغاثة ، والانعاش والتعمير

١٢ - كما جاء في التقارير السابقة ذات الصلة ، فقد استكملت برامج الانعاش والتعمير التي جرى تنفيذها في إطار المساعدة المتعددة الاطراف والثنائية ، في أعقاب الإغاثة المتعلقة بفيضانات عام ١٩٨٢ .

١٣ - وبالتنظر إلى الدمار الجسيم الناجم عن فيضانات عام ١٩٨٩ ، يلزم مزيد من المساعدة . فجمهورية اليمن ، المنشأة من خلال اتحاد بلدين من أقل البلدان نموا ، عاجزة عن تحمل عبء برامج الانعاش والتعمير على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة . وهذا يتجلى بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٤ .

١٤ - وعملا بالقرار ١٧٩/٤٤ ، ترد في الاضافة ا لتقرير الامين العام (A/45/358) معلومات عن المساعدة الفوسية الطارئة التي قامت اليونيسيف ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث بتوجيهها من مصادر متعددة الاطراف وثنائية .

١٥ - وتدل المعلومات المقدمة في الأجزاء ذات الصلة من تقرير الأمين العام (A/45/358) ، والمعلومات الإضافية التي تستكمل هذا التقرير والمشار إليها أعلاه ، مجزأة ، على وجود الحالة التالية في مجال المساعدة المتعلقة بالاعاش والانعاش والتعمير والمقدمة إلى اليمن حتى الآن :

(١) المساعدة المتعلقة بالانعاش والتعمير

١ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي : PDY/89/020 الانعاش والتعمير في أعقاب أضرار الفيضانات - ١٠١٦ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية

١٦ - تمت الموافقة على هذا المشروع في شباط/فبراير ١٩٨٩ من خلال مخصصات من موارد البرنامج الخاصة . وسيساعد هذا المشروع حكومة جمهورية اليمن في إدارة وتنفيذ برنامج التعمير في أعقاب الفيضانات الذي يهدف إلى إعادة إنشاء الهياكل الأساسية المادية الحيوية على أثر فيضانات عام ١٩٨٩ . وسوف يدعم أيضا القدرة الوطنية على إدارة برامج الانتعاش في أعقاب حالات الكوارث وذلك بتقديم مساعدة تقنية وتدريب لوزارة التخطيط والتنمية والوزارات التنفيذية المتعلقة بها من خلال إنشاء وحدة تعمير لحالات الطوارئ .

٢ - المؤسسة الإنمائية الدولية/البنك الدولي : مشروع التعمير لحالات الطوارئ في أعقاب الفيضانات - ٧,٩ مليون من حقوق السحب الخاصة

١٧ - سيبدأ في أوائل عام ١٩٩١ إعداد دراسة لمدة ستة أشهر عن التخفيف من وطأة الفيضانات والتأهب لها ، وهي دراسة ممولة بموجب ائتمان من المؤسسة الانمائية الدولية . واستنادا إلى نتائج الدراسة ، هناك برامج مخططة لتوفير التدريب أثناء

الخدمة لموظفي وحدة التعمير لحالات الطوارئ المشار إليها في الفقرة السابقة ، بغية بناء قدرة وطنية على إدارة برامج التعمير التي يمكن وضعها في حالات الطوارئ المتعلقة بالفيضانات في المستقبل .

٣ - البنك الاسلامي للتنمية

١٨ - يساهم البنك أيضا في مجهود التعمير المتعدد القطاعات هذا الجاري في أربع محافظات بمستوى مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة .

(ب) المساهمات الدولية في الجهود الغوثية وإعادة تأهيل ضحايا الفيضانات

بدولارات الولايات المتحدة

منظومة الأمم المتحدة

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونيسيف/
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة
في حالات الكوارث/برنامج الأغذية العالمي/
منظمة الصحة العالمية)

١ ١٤٠ ٠٠٠

مصادر ثنائية (الاتحاد السوفياتي ،
استراليا ، ألمانيا ، الامارات العربية
المتحدة ، ايطاليا ، البحرين ، عمان ،
فرنسا ، الكويت ، المملكة العربية
السعودية ، المملكة المتحدة ، النرويج ،
اليابان)

١ ٩٠٠ ١٠٦

المصادر الحكومية الدولية وغير الحكومية

الأخرى

المجموع

٦٤٧ ١٥٨

٣ ٦٨٧ ٣٦٤

(ج) تنسيق المعونة

١٩ - بناء على طلب الحكومة ، بدأت مؤخرا التحضيرات لعقد مؤتمر مائدة مستديرة لجمهورية اليمن في عام ١٩٩١ . وستشمل هذه العملية احتياجات البلد للمزيد من المساعدة في دعم قدرته على إدارة برامج الانتعاش في أعقاب حالات الكوارث .

٣٠ - ورغم أن من المتوقع أن يؤدي تدريجيا اتحاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية السابقتين إلى تدعيم الهياكل السياسية والاقتصادية ، فلا بد من مواصلة معالجة الأضرار التي لحقت بالمنطقة الجنوبية من البلد نتيجة للأمطار الغزيرة والفيضانات التي اكتسحت المنطقة في آذار/مارس ١٩٨٩ . وعلاوة على ذلك ، يظل اليمن بحاجة إلى جانب ذلك إلى بناء قدرة وطنية على إدارة برامج الانتعاش في أعقاب حالات الكوارث في البلد ككل .

٣١ - وإن تقديم مزيد من السخاء والمساعدة العاجلة من جانب المجتمع الدولي إلى حكومة اليمن يمكن أن يساهم في تخفيف عبء الكوارث الطبيعية المبلغ عنها .
